الجمعية الوطنية تطالب باستدعاء رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع حول قضية تلعفر

بغداد / هشام الركابي

في الجلسة الاعتيادية التي عقدتها الجمعية الوطنية برئاسة السيد عارف طيفور طرحت مسألة الأمن في تعلفر بوصفها قضية عاجلة، وطالب السيد محمود عثمان استدعاء رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع لبحث الوضع الامني في المدينة بوصفهم المسؤولين عن الامن في البلاد. وقال اننا لانعلم مدى موافقة الحكومة الحالية على العمليات التي تقوم بها القوات الامريكية والقوات العراقية في تلعفر وهيت وحديثة واتهمها بانها عمليات غير مدروسة وفيها انتهاكات لحقوق الانسان واكد في حديثه على ضرورة استدعاء رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع ووصف الاسلوب المتبع في هذه العمليات بانه خاطىءوغير مدروس .

ومن جانبه أثنى علي الدباغ على هذا الاقتراح وطالب بوجود امني لحماية هذه المدينة .

وقال الشيخ محمد تقي المولى ان العمليات الاجرامية التي تحدث في المدينة لاتزال مستمرة فقد عثر امس على سبع جثث لمواطنين ابرياء من اهل المدينة وذوو هؤلاء لا يستطيعون التقرب اليهم بسبب الخوف من الإرهابيين، هناك اثنان من قوات الشرطة تم قلع عيونهم واضاف انه لحدالان لم يتم تغيير اي شيء في المدينة، وشكا من عدم وصول المواد الغذائية لاهالي المنطقة كما طالب ايضا باستدعاء رئيس الوزراء والوزراء المعنيين وقائد القوات الامريكية الموجودة هناك .

وقال السيد محسن السعدون ان العلاج السريع لهذه المشكلة هو اجراء الحوارمع القوات المسلحة في تلعفر. في حين رأي الشيخ جلال الصغير ان قضية تلعفر ليست قضية جديدة وما يحدث فيها جاء من الاهمال الذي اصابها في السابق وتفشي الإرهاب، واشار الى ماحصل في لجنة تلعفر قد طرح في اجتماعيها السابقين وان العلاجات لها موجودة. واشاد احد الاعضاء بجهود اللجنة بيد أنه اشار الى ان الوضع الامني يتطلب العمل الاستخباراتي قبل العمل العسكري وطلب ان تتسع اللجنة لتضم ذوي، الاختصاص، كما طلب تشكيل لجنة فرعية تسمى بلجنة متابعة الطوارىء مهمتها ان تبحث الامور الطارئة وطلب التصويت عليها، كما طالبت احدى العضوات بان تتيح الفرصة للاعلام لمعرفة أكبر بشأن قضية تلعفر حيث هناك تعتيم كبير من قبل الاعلام حول هذه القضية.

واشاد عدد من الاعضاء براي السيد محسن السعدون وطالبوا بفتح الحوار بين الجهات المسلحة في المدينة وفي النهاية طرح اعضاء الجمعية عدة نقاط لمشروع حول معالجة تلك القضية ومن تلك النقاط .

١- تمديد عمل اللجنة لمدة اسبوعين

٢- استدعاء رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع

٣- ترك امر الاستدعاء الى لجنة تلعفر كونها هي المسؤولة عن تلك القضية.

وبعد ذلك تمت المصادقة على هذا المشروع مؤكدين على ان الوضع هناك محرج وخطر ولابد من الاسراع في حسم الامور، إذ تجتاح المدينة قوة ارهابية عطلت الحياة العامة ونشرت القتل والدمار فيها كما طالب اعضاء الجمعية الحكومة بتوفير المواد الاغاثية والمساعدات العاجلة لانقاذ اهالي المدينة .

من جهة اخرى قدمت اللجنة الدستورية برئاسة الشيخ همام حمودي تقريرا اوليا عما تم انجازه خلال شهرمن تشكيلها وعن الية اشراك ممثلي العرب السنة في هذه اللجنة وبين حمودي في معرض كلامه عن اخر ما تم مناقشته من قبل اللجان الست المنبثقة عنها.

واعلن الشيخ همام حمودي رئيس اللجنة الدستورية عن تقديم اسماء مرشحي العرب السنة الى فخامة رئيس الجمهورية، من اجل خلق اجماع سني على هذه الأسماء، وقد امهل اعضاء الجمعية لجنة صياغة الدستور ١٣و١٤ ايام لحسم هذه القضية.

هيومان رايتس ووتش: اعتقال عشرات المسلمين دون توجيه اتهام

وزارة العدل الأمريكية تسيء استخدام قانون "الشاهد الجوهري" في سعيها لمحاربة الإرهاب

نيويورك / المدى

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية في تقرير نشر الاثنين الماضي إن وزارة العدل الأمريكية تقوم، خلف ستار من السرية، بزج عشرات من الرجال المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة في عالم "كافكوي" من الاعتقال، غير محدد المدة ومن دون تهمة، إلى جانب اتهامات لا أساس لها، بوجود روابط لهم بالإرهاب.

فقد قامت وزارة العدل باعتقال سبعين رجلا، كلهم مسلمون عدا واحد، بموجب قانون فيدرالي ضيق التطبيق يسمح باعتقال "الشاهد الجوهري" الذي تكون لديه معلومات مهمة عن الجريمة، واحتجازه فترة وجيزة، إذ كان من المحتمل أن يفر، بهدف تجنب الإدلاء بشهادته أمام هيئة المحلفين أو أمام المحكمة. وعلى الرغم من أن المسؤولين الفيدراليين يشتبهون بتورط هؤلاء الرجال في أعمال إرهابية، فإنهم يحتجزونهم كشهود جوهريين وليس كمشتبه بهم. ولم يتم عرض ما يقارب نصف هؤلاء الشهود على هيئة المحلفين أو المحكمة، للإدلاء بالشهادة. وقد اعتذرت حكومة الولايات المتحدة لثلاثة عشر منهم بسبب اعتقالهم بشكل خاطئ، في حين لم توجه تهم تتعلق بالإرهاب إلا لعدد قليل من هؤلاء المعتقلين.

وقال جيمي فلنر، مدير برنامج الولايات المتحدة في هيومن رايتس ووتش: "إن هؤلاء الرجال ضحايا لوزارة العدل التي أرادت الاحتيال على القانون. إن من يشتبه بأنهم مجرمون يعاملون بطريقة أفضل من الطريقة التي عومل بها أولئك الشهود الجوهريون".

ويقدم التقرير المؤلف من ١٠١ صفحة، والمسمى "شاهد على الانتهاكات: انتهاكات حقوق الإنسان في ظل قانون الشاهد الجوهري منذ ١١ أيلول"، توثيقاً حول الكيفية التي حرمت بها وزارة العدل الشهود من الضمانات الأساسية للإجراءات السليمة. ولم يجر إعلام كثير منهم عن سبب اعتقاله، ولم يسمح لهم بالوصول الفوري إلى محاميهم، ولا برؤية الأدلة المستخدمة ضدهم. وقد تجنبت وزارة العدل تقديم الحماية الأساسية للمشتبه بهم، وتوفير المتطلبات القانونية الخاصة بالشهود المعتقلين. وجرت المحاكمة خلف أبواب مغلقة، كما جرى إبقاء وثائقها طي الكتمان.

فضلا عن ذلك رفضت وزارة العدل الكشف عن عدد الشهود الجوهريين الذين اعتقلتهم ضمن تحقيقاتها المضادة للإرهاب، وقد تجاهلت إلى حد كبير التحقيقات التي تمت في الكونغرس. وبعد عام من البحث المركز، توصلت منظمة هيومن رايتس ووتش والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية إلى تحديد هوية سبعين من هؤلاء الشهود الجوهريين. ووجد أن ٦٥ منهم ينحدرون من الشرق الأوسط أو جنوب آسيا، ومنهم ١٧ مواطنا أمريكيا، وكانوا مسلمين جميعاً عدا واحداً منهم.

وقالت أنجانا مالهوترا، كاتبة التقرير والزميلة في هيومن رايتس ووتش وفي الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية: "لقد لعب التعجل وانعدام الكفاءة والتحامل دوراً في هذه الاعتقالات، إذ جرى اعتقال الرجال المسلمين لأسباب لا تتعدى كثيراً ترددهم على نفس الجامع الذي تردد عليه أحد مرتكبي ١١ أيلول، أو لمجرد حيازتهم سكاكين صغيرة".

ويورد التقرير تفصيلات عن كيفية استناد وزارة العدل الأمريكية إلى أدلة كاذبة أو واهية أو غير ذات صلة بالأمر، لإصدار مذكرات توقيف بحق هؤلاء الرجال، ولإقناع المحاكم بوجود احتمال لفرارهم، مما يوجب توقيفهم. وقد تعاون، في الواقع، معظم هؤلاء الرجال مع السلطات الفيدرالية قبل اعتقالهم، وأثبت كثيرٌ منهم عدم حيازتهم معلومات ذات صلة بأية محاكمة جنائية.

وقال لي غيليرنت، وهو محام كبير يعمل في مشروع حقوق المهاجرين التابع للاتحاد الأمريكي للحريات المدنية: "على صعيد الجبهة الداخلية، قد يشكل الاستخدام غير القانوني لصفة الشاهد الجوهري من وزارة العدل أكثر الانتهاكات الحكومية التي أعقبت ١١ أيلول تطرفاً، وإن كان أقلها شهرة. إن الانتهاكات المتعلقة بالشهود الجوهريين مثال ساطع على ما يحدث، عندما تغيب الرقابة الشعبية على الأفعال الحكومية".

الشهود كانوا يعتقلون تحت تهديد السلاح، ويوضعون طوال الوقت في الحبس الانفرادي، ويخضعون للشروط القاسية والمهينة المتعلقة بإجراءات الأمن المشددة التي تستخدم عادة مع السجناء المتهمين أو المدانين بأكثر أنواع الجرائم خطورة. وقد قام العاملون في أماكن الاحتجاز بمضايقة المعتقلين، بل وبالإساءة إليهم جسدياً في بعض الحالات. ووجد التقرير أن ثلث الشهود الجوهريين السبعين قد اعتقلوا فترات لا تقل عن شهرين، لا بل سجن بعضهم أكثر من ستة أشهر، وأمضى واحدٌ منهم أكثر من عام كامل خلف القضبان. وتبعاً لما قاله التقرير فإن وزارة العدل قد استخدمت، بشكل واضح، صفة الشاهد الجوهري بقصد كسب الوقت من أجل البحث عن أدلة تبرر اعتقالها هؤلاء الأشخاص، بموجب اتهامات جرمية أو اتهامات تتعلق بالهجرة. وعند عدم توفر هذه الأدلة، عمدت وزارة العدل إلى احتجازهم بموجب قانون الشاهد الجوهري، ريثما تتأكد من أنها لم تعد بحاجة لوجود المعتقل، أو ريثما يأمر أحد القضاة بإخلاء سبيله.

كما يوثق التقرير أيضاً الآثار بعيدة المدى لسياسة "الشاهد الجوهري" المتبعة من قبل وزارة العدل في هؤلاء الشهود وعلى أسرهم. ففي الوقت الذي يمضيه الشاهد للشفاء من الأذى الناتج عن الاعتقال في ظروف قاسية، فإنه يعيش تحت شبح الريبة، ويواجه في محيطه الاجتماعي أسئلةً لا تنتهي عن علاقته بالإرهاب، وذلك حتى عندما تقوم الحكومة بالاعتذار منه. لقد أدى ذلك إلى فقدان الكثيرين فرص عملهم، كما اضطر البعض إلى الانتقال إلى محيط اجتماعي آخر ليبدأ حياته من جديد.

وكانت منظمة العدل الدولية قد ناشدت في ٢٢ حزيران الجاري شتى الحكومات إيقاف التعذيب وإساءة المعاملة، في سياق الحرب على الإرهاب. وقال بيان لها بعنوان "توقيف، وتحقيق، ومقاضاة" إن حقوق الإنسان تتعرض للتهديد. ويجري تقويض حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والتي تعد أكثر مبادئ حقوق الإنسان قبولاً على الصعيد العالمي. وفي سياق "الحرب على الإرهاب"، لا تستخدم الحكومات أفعال التعذيب وإساءة المعاملة فحسب، وإنما تحاج بأنها مبررة وضرورية.

وأوضح البيان أن الحكومات التي تدّعي احترام معايير حقوق الإنسان تحتل مركز الصدارة في هذا الهجوم. وما حكومة الولايات المتحدة إلا مثال على تلك الحكومات، فسلوكها يؤثر في سائر الحكومات الأخرى في كل مكان، إذ تمد الحكومات التي تقترف التعذيب بشكل اعتيادي بشعور الارتياح، وتقوض القيم نفسها التي يفترض أن "الحرب ضد الإرهاب" تهدف إلى الدفاع عنها. ودعا البيان كل من يهمهم الأمر إلى التحرك العاجل، لحض الولايات المتحدة على أخذ زمام القيادة في إعادة التأكيد على ما أسماه الرئيس بوش "مطالب الكرامة الإنسانية غير القابلة للتفاوض بشأنها"، طالبة من جميع الدول الاضطلاع بمسؤولياتها في وقف استخدام التعذيب وإساءة المعاملة.

في حديث خص به (المدى):

محافظ بابل يفتح النار على الفساد الاداري .. وقلة التخصيصات المالية سبب تردي الخدمات في المحافظة

بابل / مكتب المدى

قال محافظ بابل سالم صالح المسلماوي ان الموضوع الأمني مهم جداً، ويأخذ الكثير من وقتنا واهتماماتنا ونحن نريد من بابل ان تكون انموذجاً في حفظ الامن وتوفير الاستقرار.

جاء ذلك في حديث خص به (المدى) واضاف اننا نحلم بأبعاد شبح الإرهاب والإرهابيين عن اهلنا الطيبين كما ان محافظة بابل لديها حدود واسعة، وتضم اوكارا للارهابيين الذين يتسللون اليها من المناطق القريبة والمجاورة، لذا ظلت مدن شمال الحلة متوترة باستمرار وحصراً اللطيفية وجرف الصخر، ونحن على اتم الاستعداد لمواجهة أي خرق او اعتداء ارهابي. كما لابد من الاشارة إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها اجهزة الشرطة والجيش والامن والاستخبارات من اجل ان تظل بابل مدينة نظيفة وشوكة في عيون الارهابيين. ولقد وضعنا خطة امنية موسعة بالإفادة من نجاحات عمليات البرق لاننا نعرف وندرك جيداً أن فلول الإرهابيين ستفر مذعورة وستؤسس لها اوكاراً في مدن شمال الحلة. وتمت مناقشة هذا الاحتمال الذي بدأ يتضح على ارض الواقع مع قادة الشرطة والجيش العراقي والمسؤولين عن الجهات الامنية والشخصيات التي لها تاريخ نضالي طويل بالعمل الأمني ولديها خبرة في بحث مثل هذه الامور، وستكون الخطة فاعلة ومؤثرة وقوية وسنرى نتائجها خلال الايام القادمة، وقال المسلماوي: اطالب ابناء محافظة بابل بان يكونوا عيوناً ساهرة لمراقبة محافظتهم وان يقدموا العون والمساعدة الممكنة لنا في رصد حركات الجماعات الارهابية والمجرمين وشبكات الخطف والسرقة، وكلما كانت الضربات شديدة ومنظمة كانت النتائج جيدة جدا.

فوج المغاوير المنحل

وعن قضية فوج المغاوير التي اثارت جدلا واسعا في اوساط وزارة الداخلية قال محافظ بابل: معروف لجميع ابناء محافظة بابل الكيفية التي تسلل فيها اثنان من الارهابيين الى التظاهرة التي نظمها افراد فوج المغاوير، الذي تم تشكيله بطريقة مزورة وبلا موافقات قانونية اعتماداً على الرشاوى، حيث دفع كثير من المراتب والضباط مبالغ كبيرة لغرض تعيينهم. ودرس هذا الموضوع في المحافظة دراسة وافية واجرينا تحقيقاً مع آمر الفوج واتخذ مجلس محافظة بابل قراراً بحل الفوج. ونظراً لوجود وثائق كثيرة مزورة تمكن الارهابيون من معرفة وقت التظاهرة فتسللوا اليها. واكد المسلماوي ان التحقيقات ما زالت جارية لمعرفة تفاصيل هذه الجريمة وسنتوصل الى وقائع مهمة لها علاقة بالعملية الارهابية.

وعن الشائعات التي تناقلها الشارع الحلي حول حل الفوج واختيار بديل له من منظمة بدر قال محافظ بابل: انها محض اكاذيب وافتراءات ولاغراض معروفة، الهدف منها زرع روح الفتنة وخلق البلبلة داخل المحافظة. مضيفا: ان قرار حل الفوج جاء بناء على وثائق وكتب رسمية، وسنزود (المدى) بنسخة منها لنشرها واطلاع الرأي العام عليها. مؤكدا ان هذه الوثائق قد وضعها امامنا قائد شرطة بابل اللواء قيس المعموري وعقدت جلسة مفتوحة لمجلس المحافظة، حضرها اعلاميون وكذلك آمر الفوج وتم شرح طبيعة تشكيل هذا الفوج، واتخذنا قرار حله.

جولات ميدانية

وعن الجولات الميدانية التي قام بها المحافظ لبعض القطاعات قال: يعرف الجميع ان بابل من المحافظات المهمة في العراق وقد غيبها النظام السابق عن اغلب المشاريع التنموية، واصبحت مدينة مظلومة. وخلال زياراتنا التي كنا نأمل ان يرافقنا فيها الاعلاميون، شاهدنا معاناة الناس في الاقضية والنواحي ونقص الخدمات وقلة المشاريع والتلاعب بالتخصيصات، ولاني مسؤول منتخب من قبل اهل المحافظة، فمن الواجب علي خدمة هذه المحافظة والعمل على تطويرها، اما عن المشاريع الجديدة في المحافظة فهي كثيرة وستوفر ما مطلوب منها للمواطنين اذا استثمرت بصورة عقلانية.

قلة التخصيصات والمشكلات الخدمية

وعن الامكانات المادية المتوفرة للمحافظة قال المسلماوي: نحن نعاني قلة الامكانات، وهذا من ابرز معرقلات عملنا، والتطور المطلوب بحاجة الى تخصيصات مالية كبيرة، ونريد الاهتمام اكثر بالمدن في شمال الحلة، لانها تعاني تخلفا وتأخرا وتواجه متاعب كبيرة في مجال الخدمات المتنوعة. ولابد لي من الاشارة الى ضعف الاحساس بالمواطنة لدى عدد من اخواننا في الدوائر. ونحاول من خلال زياراتنا التعرف على الظواهر السلبية لنقترح الحلول اللازمة لها.

وعن أزمة الكهرباء المستعصية قال محافظ بابل: انها مشكلة عامة كما هو معروف، لكن بابل مختلفة عن غيرها من المحافظات بسبب قلة حصتها، وتم التداول مع مديري ومهندسي الكهرباء، وتوصلنا الى حل وهو ارسال مبعوث الى الكهرباء العامة في بغداد لدراسة هذه الظاهرة وتم الاتفاق معهم على ان تكون البرمجة (٣) ساعات قطع و(٣) ساعات تغذية، لكن الظروف الامنية وضرب المنشآت والأبراج وخطوط نقل الطاقة، كلها ادت الى الاخلال بهذا البرنامج، ونحن نسعى لشراء مولدات عندما تتوفر المبالغ، لان المرصود منها قليل ولا يناسب حجم أزمة الكهرباء، اذ ان ميزانية المحافظة نصف مليون دولار فقط ، ونحاول زيادة المبلغ بالتعاون مع مجلس المحافظة.

اما عن موضوع الخدمات البلدية المقدمة الى ابناء بابل فقال السيد المحافظ: الخدمات البلدية موضوع عام، وما يقدم منها قليل جداً ولا يناسب التطور السكاني الحاصل في محافظة بابل، فمثلاً مدينة الحلة واسعة جداً وفيها عشرات الاحياء السكانية المبنية حديثاً، اضف الى ذلك ان عدد العمال لا يناسب اتساع مركز الحلة، فضلاً عن قلة الاليات وعدم صلاحية المتوفر منها، ونحن نعمل جاهدين على ان نجعل من بابل محافظة جميلة ونظيفة. كما نأمل من المواطنين التعاون معنا واستغلال الحاويات الموجودة في الاحياء السكنية، كما ان لدينا خطة طموحا للاهتمام بالجانب الجمالي والترفيهي من خلال انشاء الحدائق والمتنزهات في المحافظة.

فساد اداري وبطالة

اما عن ظاهرة الفساد الاداري المتفشية في الدوائر الحكومية فقد قال المسلماوي: تشكو دوائر الدولة ومؤسساتها سرطان الفساد الاداري ونعمل من اجل كسب ثقة المواطنين بنا، وسنقوم بملاحقة الفساد بكل انواعه ولن نتهاون في هذا المجال مع الموظفين المسؤولين وسنشدد المتابعة والمراقبة والمحاسبة من اجل دوائر نظيفة وغير ملوثة، وفي هذا السياق اصدر مجلس المحافظة قراراً باعفاء ثلاثة مديرين من مناصبهم في بابل بعد ثبوت تورطهم في قضايا تخص الفساد الاداري.

اما عن مشكلة البطالة التي يعانيها عدد من ابناء المدينة فقد قال السيد المحافظ: يجب ان تتوفر لدينا قاعدة معلومات صحيحة عن البطالة وحجمها. لان شعبنا مر بظروف معروفة ودفع دم ابنائه فداء للعراق، ولدينا ابناء شهداء ومعوقون مع عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد، فضلا عن المرحلين والمطرودين من وطنهم، والذين عاد قسم منهم ولديه رغبة في بناء وطنه، هذا هو الذي يستدعي حلاً عاجلاً وسريعاً. كما أؤكد ضرورة توفر قاعدة معلوماتية للتعيينات والبطالة وستكون الاولوية في التعيين لمن يمتلك المؤهلات التي ترشحه للحصول على الدرجة الوظيفية.

حادث وحديث

صلاة من اجل الخدمات

صائب ادهم

مئات الآلاف من المواطنين كل المواطنين مستعدون الاعتلاء منصات الخطابة لتوجيه استفسار إلى الحكومة، متى وكيف نعلن اننا على وشك ان نغرق، أو أننا قد غرقنا بالفعل وخرجت فقاعات الهواء من افواهنا وانوفنا وصرنا عائمين على سطح الماء مثل ألواح من الخشب.

ولعلنا لا نحس بوطأة هذا الاستفسار في كل (مكان اجتماعي) فالاماكن ليست كلها سواسية، نقص الخدمات، ساهم بدور كبير ومؤثر في تجسيد هذا الاختلاف، فلا يمكننا مثلاً مقارنة مدينة المنصور بمدينة الصدر. فالأولى مدينة متميزة بالرفاه الخدمي، لقد اصبحت مدينة تضم عدداً من الجامعات والمعاهد العليا ونقابات رئيسة ومراكز بحث اضافة إلى تميزها بشارع (الاميرات) والسفارات ومقار الاحزاب، خاصة الجديدة.. اما المدينة الثانية (الصدر) فهي على العكس تماماً، مذ أنشئت هي رمز للتخلف وعنوان للغرق في المياه الطافحة والضحلة والطينية التي تعيق الخروج من المدينة أو الدخول إليها.. والغريب ان الحكومة، ممثلة بوزارتي الصحة والبيئة وأمانة بغداد تحذر: ان المدينة.. الصدر، صارت منطقة ملوثة ومرتعاً لأوبئة شتى.

غريب هو هذا النداء الحكومي (الحريص) وغريب أيضاً صمت الجمعية الوطنية التي لم يثر اي من اعضائها، أي سؤال أو يطلق احتجاجاً بخصوص ما آل إليه حال المدينة، المنكوبة المحوطة بفلسفة (آني شعلية) لقد اعطوا جميعاً التدهور الخدمي والبيئي (الأذن الطرشة!) وذهبوا لتناول الغداء ثم إلى غفوة القيلولة.

لم تشكل الجبهة العمومية أية لجنة، ولم تستدع أي مسؤول بل لم يسأل احد من الاعضاء: ما مصير الاموال التي رصدت لإنقاذ المدينة والاعتراف بانسانية أهلها.. يا للغرابة والعجب.. يا.. وألف يا.. للصمت (الهندسي) وآلياته المنتصبة كالاصنام في هذا المفرق وذاك. في هذه الزاوية وتلك.

مرة أخرى، لا أقارن مدينة المنصور بمدينة الصدر: لكني انتقد البذخ الخدمي واستنكر في ذات الوقت الانعدام الخدمي، واعترف ان كل مدن العالم تضم احياء مترفة واحياء شعبية، المهم انها ليست احياء مسحوقة. ونعلن انها منطقة ملوثة. انه اعلان جائر. والجور صار مرفوضاً ورحل مع زمنه المقيت. صار تحت ركام الصنم..

الحيرة الآن تملأ نفوس كل الناس، عقلاً وجوانحاً، نتساءل: إلى متى يظل كابوس انعدام الخدمات جاثماً فوق الصدور؟ متى يا ترى سنتحرر من القيود الخدمية المقيتة التي تعيق حركتنا وتفتك اضرارها بصحتنا وصحة اطفالنا؟ متى نشرب الماء النقي ونخلص دجلة من الجثث المتفسخة مقطوعة الرؤوس والحيوانات النافقة وديدانها؟ متى تجرؤ الحكومة ممثلة بالدوائر الخدمية على اعلان عجزها بصراحة وشجاعة: يا ناس اخدموا أنفسكم بأنفسكم.. اننا عاجزون نحن نأسف ان وضعناكم كما يقول المثل: (في نص البير وقطعنا الحبل عنكم).